

## انتخاب المملكة نائبا لرئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب للمرة الرابعة على التوالي

يأخذ شكلا إسلاميا في أرض المملكة هو أمر مقلق للدول جميعا مؤكدا على أن الإرهاب في المملكة أقل بكثير مقارنة بما يحدث في دول كثيرة في العالم. وثمان الاهتمام الكبير لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني والحكومة السعودية ورجال الدولة ورجال العلم بهذه الظاهرة والجهود الكبيرة التي يبذلونها لاقتلاع الإرهاب الذي ترتكبه فئة ضالة باغية من جنوده. وأوضح أن اهتمام المسئولين بالمملكة بظاهرة الإرهاب يهدف إلى توعية الناس وحثهم على نبذ هذا الإرهاب الذي يتمسح باسم الدين ولا يعوق هذا الإرهاب المملكة العربية السعودية عن نقل الرسالة الحقيقية والنموذج الحقيقي للإسلام وسماحته. ولفت معاليه إلى أنه تم الانتهاء تقريبا من بعض التعديلات على اتفاقية مكافحة الإرهاب وأنه بعد موافقة بعض الدول على هذه التعديلات ستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ إن شاء الله. وأبان معالي وزير العدل أن المكتب التنفيذي ناقش أيضا اتفاقية مكافحة الفساد والتي يوشك أن يتم التصديق عليها من جانب وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب. وأوضح أن المكتب التنفيذي ناقش أيضا عدة قوانين منها ما يتعلق بالاستنساخ ومنع الجريمة المنظمة ومكافحتها عبر الحدود وقضية توحيد المصطلحات القضائية بين الدول العربية كمرحلة أولية.

قال معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ انه تم انتخاب المملكة العربية السعودية نائبا لرئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب للمرة الرابعة على التوالي. وأوضح معاليه في تصريح لوكالة الأنباء السعودية في نهاية أعمال الجلسة الأولى للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب بالقاهرة مساء السبت ١٤/١٠/٢٥هـ أن المكتب ناقش عددا من الموضوعات التي ستعرض على الدورة العشرين لمجلس وزراء العدل في اجتماعه الاثني عشرين ١٦/١٠/٢٥هـ. ولفت إلى انه من بين هذه الموضوعات مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب التي وقعها وزراء العدل ووزراء الداخلية العرب ويسعون من خلالها إلى أن تكون واجهة حضارية للدول العربية أمام العالم مؤكدا أن العالم يعيش الآن مرحلة من الإرهاب الحقيقي والمصطنع والمغلق. وأكد معالي الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ إلى أن مجرد التوقيع على اتفاقية مكافحة الإرهاب هو مكسب للدول العربية لأن الإرهاب ليس له وطن فاليوم في بلد وغدا في بلد آخر مشيرا إلى أن المملكة العربية السعودية تعرضت لهذا الإرهاب. وقال إن وجود الإرهاب على أرض المملكة يختلف عن أي أرض أخرى نظرا لما تمثله المملكة من قيمة ومكانة كبرى في النفوس باعتبارها أرض الحرمين الشريفين والمقدسات الإسلامية وقبلة المسلمين. وقال معالي وزير العدل إن وجود إرهاب

## وزير العدل يستقبل سفيري جزر القمر وجيبوتي

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتب معاليه بالرياض يوم الإثنين ١٢/٩/٢٥هـ سفير جمهورية جزر القمر المتحدة لدى المملكة حامد كرهيل. كما استقبل معاليه سفير جمهورية جيبوتي لدى المملكة ضياء الدين باخرم. وجرى خلال الاستقبالين تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك وبحث التعاون العدلي بين المملكة وكل من جزر القمر المتحدة وجيبوتي.

## وزراء العدل العرب.. توصيات الدورة العشرين

المواقف العربية بشأن المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لمراجعة المشروع في ضوء ما يرد من ملاحظات الدول.

وفى ما يخص مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد فقد قرر مجلس وزراء العدل عرض المشروع على المجلس في دورته المقبلة بالمملكة العربية السعودية وبحثه في ضوء المقترحات المقدمة من بعض الدول خاصة المغرب. وأكد مجلس وزراء العدل العرب في ختام دورتهم العادية أهمية التنسيق العربي تجاه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة مشددا على ضرورة التنسيق العربي في المحافل الدولية تجاه تدابير مكافحة الإرهاب الدولي.

وقرر مواصلة التنسيق العربي في المحافل الدولية تجاه تدابير مكافحة الإرهاب الدولي وخاصة تجاه مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة بشأن الإرهاب الدولي ومشروع الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي والعمل على دعم الجهود المبذولة لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب والاتفاق على تعريف للإرهاب يأخذ في الحسبان التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

وأكد المجلس قراراته السابقة بإدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره أياً كانت مبرراته بما في ذلك إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وضرورة معالجة جذور الإرهاب ورفض إصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين.

ونوه مجلس وزراء العدل العرب بأهمية التنسيق العربي تجاه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية الدولية لمنع استنساخ الكائنات البشرية لأغراض التناسل مؤكدا أهمية التحضير العربي لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمقرعه في بانكوك عام ٢٠٠٥ وإعداد ورقة عمل عربية موحدة يتم الاسترشاد بها لتنسيق المواقف العربية في هذا المؤتمر.

وأحال المجلس كذلك المقترحات الواردة من قطر والعراق والمغرب إلى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية للنظر فيها وتدارس مشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد وتعميم المشروع على الدول العربية لدراسته وإبلاغ مجلس وزراء الداخلية العرب بملاحظات الدول عليه إضافة إلى عقد اجتماع مشترك لممثلي مجلس وزراء العدل والداخلية العرب لمراجعة المشروع.

وافق مجلس وزراء

العدل العرب في ختام أعمال دورته

العادية العشرون مساء الثلاثاء ١٧/١٠/

١٤٢٥هـ الذي رأس وفد المملكة العربية

السعودية فيه معالي وزير العدل الدكتور

عبد الله بن محمد إبراهيم آل الشيخ على

تشكيل المكتب التنفيذي الجديد لمجلس وزراء

العدل العرب الذي اختيرت فيه المملكة العربية

السعودية لمنصب نائب الرئيس.

ويضم المكتب التنفيذي الجديد الذي يستمر لمدة عامين كلا من المملكة العربية السعودية نائبا للرئيس ومصر رئيسا وعضوية كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب واليمن فيما انتهت عضوية كلا من سوريا والسودان والجزائر. وفى مايتعلق بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وألية تنفيذها وافق المجلس على حث الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى الإسراع بإتمام إجراءات التصديق وتشكيل لجنة مشتركة من ممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لتقييم الإجراءات والنماذج التنفيذية للاتفاقية خلال السنوات الخمس الماضية والاضطلاع على التجربة الخاصة بالاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب وعرض نتائجها على مجلسي وزراء العدل والداخلية.

وبالنسبة لمشروع القانون العربي الاسترشادي لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع ومكافحة الاتجار فيها وافق المجلس في ختام دورته على تعميم المشروع على الدول لدراسته وإبداء ملاحظاتها وعقد اجتماع للجنة المشكلة لدراسة المشروع ومراجعته في ضوء ملاحظات الدول.

وبشأن المشروع الخاص بقانون عربي نموذجي لمنع استنساخ الكائنات البشرية لأغراض التناسل وافق المجلس على تعميم المشروع بصيغته الجديدة على الدول لدراسته لإبداء ملاحظاتها وعقد اجتماع للجنة المعنية لمراجعة المشروع في ضوء ملاحظات الدول وعرض النتائج على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.

كما وافق المجلس على تعميم مشروع القانون العربي النموذجي للجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الدول العربية لدراسته وإبداء ملاحظاتها وعقد اجتماع للجنة الخبراء العرب للتنسيق

## الوفد القضائي البحريني يزور وزارة العدل بالرياض

قام الوفد القضائي البحريني الاثنىين ٢١/٧/٢٥هـ بزيارة لمقر وزارة العدل بالرياض في إطار زيارته للمملكة ضمن برنامج تبادل الزيارات بين الوفود القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكان في استقبال الوفد فضيلة وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي وعدد من المسؤولين بالوزارة حيث قدم فضيلته للوفد القضائي البحريني شرحاً عن مرتكزات القضاء الشرعي في المملكة وسماته والأنظمة العدلية الجديدة والأساليب الحديثة في سير عمل القضاء من خلال البدء في تطبيق المحكمة الإلكترونية .

وقد عبر الوفد القضائي البحريني عن شكره وتقديره لوزارة العدل على تنظيم هذه الزيارة بين الوفود القضائية في دول مجلس التعاون بما يسهم في تبادل الخبرات مثنياً على جدول الزيارة وما تشمله من اطلاع على المحاكم والجهات العدلية الأخرى .

وأشاد الوفد بتطور النظام القضائي والأنظمة العدلية في المملكة وخاصة تجربة المملكة في مجال المحكمة الإلكترونية وتوظيف الحاسب الآلي متمنيا التوفيق للموارة في جهودها الطيبة في خدمة العدل.

الجدير بالذكر أن الوفد القضائي يتكون من : الدكتور / علي بن احمد العريني قاضي محكمة الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية والدكتور / مزيد يعقوب مفتاح قاضي المحكمة الكبرى الشرعية السنية والقاضي / عبد العزيز بن منصور النايم القائم بأعمال مدير إدارة التنفيذ والسيد / خالد محمد عاشر رئيس الموثقين .

## وزير العدل يستقبل سفير أذربيجان ومصر لدى المملكة

ستقبل معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه بالوزارة يوم الثلاثاء ١٤/٨/٢٥هـ سفير أذربيجان لدى المملكة الدكتور إيلمان أراسلي.

كما استقبل معاليه سفير جمهورية مصر العربية المعين لدى المملكة محمد عبد الحميد قاسم. وجرى خلال الاستقبالين بحث الأمور ذات الاهتمام المشترك وسبل دعم التعاون بين المملكة وجمهورية مصر العربية وأذربيجان في المجالات القضائية .

## وزير العدل يستقبل السفير البريطاني

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتب معاليه بالوزارة يوم الاثنىين ٢٧ شعبان ١٤٢٥ السفير البريطاني لدى المملكة شيرارد كوبر كولز واستعرض معاليه خلال اللقاء النقلات التنظيمية التي تعيها وزارة العدل من خلال إصدار الأنظمة القضائية والإجرائية والاستفادة من التقنيات المعاصرة في تسهيل وإنجاز الأعمال القضائية. كما جرى خلال الاستقبال مناقشة عدد من الأمور المتعلقة في المجال القضائي.

## مجلة العدل وأساتذة الجامعات

وافق معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على إهداء مجلة العدل لأساتذة الشريعة والدراسات الإسلامية من حملة الدكتوراه والماجستير في مختلف جهات التعليم العالي العام في المملكة. وجاءت موافقة معاليه لتنفيذ دور ومشاركة أهل الاختصاص لما للمجلة من أثر إيجابي وحضور فاعل في الأوساط العلمية، حيث تعد قناة من قنوات البحث العلمي ورافداً من روافد الدراسات الشرعية المؤصلة ومجالاً من مجالات إثراء وتنشيط الاجتهادات الفقهية والقضائية. وقد لاقت هذه المبادرة ترحيباً كبيراً وردود فعل واسعة من أساتذة الجامعات ومن في حكمهم، حيث ورد على إثر وصول المجلة لهم خطابات الشناء والشكر على هذه المبادرة الحسنة.

## وزراء العدل بدول مجلس التعاون يختتمون اجتماعهم السادس عشر في الكويت

وثيقة الرياض الخاصة بالإجراءات الجزائية بدول مجلس التعاون وللدول الأعضاء التي تزيد مدد رد الاعتبار في تشريعاتها عن المدد المحددة في وثيقة الرياض أن تعدل تلك التشريعات والأحكام المتعلقة برد الاعتبار لتنسجم مع وثيقة الرياض المقررة من المجلس الأعلى وتشكيل لجنة خبراء مشتركة من وزارات العدل والداخلية بدول المجلس لوضع مشروع قواعد موحدة لرد الاعتبار وترفع توصياتها إلى الاجتماع القادم لوزراء العدل علاوة على إحاطة وزراء الداخلية بدول المجلس بما تم في هذا الشأن .

وأوصى الوزراء بتمديد العمل بوثيقة مسقط الخاصة بالأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون بصفة استرشادية لمدة أربع سنوات أخرى لإعطاء الدول الأعضاء مزيداً من الوقت للاستفادة منه وإن تقوم الدول الأعضاء خلال المدة المشار إليها بموافاة الأمانة العامة بمدى استفادتها منها. كما أوصوا بأن تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بملاحظتها ومقترحاتها بشأن وثيقة الرياض للإجراءات الجزائية لدول مجلس التعاون بأسرع وقت ممكن وإن تدعو الأمانة العامة لجنة الخبراء المختصين من وزارات العدل في الدول الأعضاء للاجتماع لدراسة الملاحظات المقدمة ومراجعة مواد الوثيقة في ضوءها وإدخال التعديلات التي تراها مناسبة ورفع نتائج أعمالها إلى الاجتماع القادم لوكلاء وزارات العدل تمهيداً لرفعها لأصحاب المعالي وزراء العدل واستمرار العمل بهذه الوثيقة بصفة استرشادية إلى أن تتم مراجعته واعتماده بشكله النهائي. كذلك أوصى الوزراء بالتنسيق حول مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة وعقد اجتماع لخبراء الدول الأعضاء في مقر الأمانة العامة قبل انعقاد المؤتمر المشار إليه بوقت كاف وإن تقوم وزارة العدل بدولة الكويت بموافاة الأمانة العامة بورقة عمل حول الموضوع وترفق بها المعلومات الكافية عن المؤتمر ومن ثم تقوم الأمانة العامة بتعميمها على الدول الأعضاء قبل اجتماع الخبراء كما يقوم خبراء دول المجلس بعقد اجتماعات تنسيقية فيما بينهم على هامش المؤتمر.

اختتم أصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون للدول الخليج العربية يوم الأربعاء ٢٢/٨/١٤٢٥هـ أعمال اجتماعهم السادس عشر الذي عقد بدولة الكويت.

وترأس وفد المملكة العربية السعودية إلى الاجتماع معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. وقد ألقى معالي وزير العدل الكويتي أحمد باقر العبد الله رئيس الاجتماع كلمة في مستهل الجلسة الختامية أشاد خلالها بجهود أصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوفود المشاركة وحرصهم على انجاز برنامج العمل وسعيهم الدؤوب من أجل تحقيق آمال شعوبهم فيما يختص بالعدل والعدالة .

وقد أقر أصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون عدداً من التوصيات منها الموافقة على مشروع النظام الموحد لرعاية القاصرين بصيغته المرفقة كنظام استرشادي لمدة أربع سنوات وتسميته / وثيقة الكويت للقانون الموحد لرعاية أموال القاصرين ومن في حكمهم لدول مجلس التعاون / ورفع له للمجلس الأعلى في دورته القادمة لاعتماده وإن تقوم الدول الأعضاء خلال المدة المشار إليها بموافاة الأمانة العامة بمدى استفادتها من / النظام / وما تبين لها من ملاحظات أو مقترحات بشأنه. والموافقة على مشروع اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سلبية للحرية بين دول المجلس بالصيغة المرفقة وإحالة مشروع الاتفاقية إلى أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول المجلس لاتخاذ ما يرويه مناسبا في هذا الشأن .

وأكد الوزراء أهمية دعم مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون وضمان استمراريته باعتباره أحد متطلبات الدخول في شراكة تجارية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

ووافق الوزراء على توصيات لجنة الخبراء المختصين بالأخذ بما ورد في الباب السادس من الكتاب الرابع من

## المحامون وأساتذة القانون يشيدون بإصدار قائمة المحكمين

تلقى وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية المشرف على اللجنة إعداد قائمة المحكمين الدكتور / عبد الله بن صالح الحديثي عدداً من خطابات الشكر والتقدير بعثها عدد من المختصين والمهتمين ممن ضمنهم قائمة المحكمين التي أصدرتها اللجنة مؤخراً . وأشاد عدد من المحامين وأساتذة القانون بما خطته وزارة العدل في هذا المجال مشيرين إلى أهمية إصدار قائمة المحكمين ومنوهين بسلاسة إجراء الانضمام إلى القائمة وما قبلوا به من حسن استقبال من لدى أمانة اللجنة مما عكس الاهتمام الكبير الذي توليه الوزارة لموضوع التحكيم . من جهته أبدى المشرف على اللجنة باسمه ونيابة عن أعضاء لجنة إعداد قائمة المحكمين وأمانة اللجنة شكره وتقديره لكل من عبر عن امتنانه ومشاعره الطيبة حيال ما تم إنجازه منوهاً بدعم ومتابعة معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الذي يبدي اهتماماً كبيراً بموضوع التحكيم وقائمة المحكمين وذلك استمراراً لجهود معاليه في النهوض بأعمال الوزارة وما أوكل إليها من أعمال واستكمال ما يحتاج إلى إخراج لتكتمل المنظومة المباركة من الأعمال التطويرية التي شهدتها وتشهدها مرافق الوزارة بحرص وعناية من معاليه . يذكر أن لجنة إعداد قائمة المحكمين قد أنجزت الإصدار الأول للقائمة والذي ضم ١٤٠ محكماً في مختلف مجالات التحكيم كما عملت اللجنة على تزويد الجهات القضائية المختلفة داخل المملكة وكذلك الدوائر المختصة داخل المملكة وخارجها . من جهته أبان الدكتور الحديثي أن أمانة اللجنة لا تزال تتلقى يومياً طلبات الانضمام إلى القائمة للإصدار الثاني المتوقع إنجازه نهاية هذا العام ١٤٢٥هـ فيما يضم موقع الوزارة على الإنترنت جميع المعلومات المطلوبة ونسخة من استمارة التسجيل يمكن للراغب في الانضمام إلى القائمة تنزيلها وتعبئتها وبعثها إلى أمانة اللجنة بوكالة وزارة العدل للشؤون القضائية بمبنى الوزارة في الدور الثاني . كما يمكن لراغبي الاستفسار الاتصال على هاتف أمين اللجنة ٤٠٤٢٥٥٢ أو الفاكس ٢٧٦٠٠٠٥ أو الإطلاع على موقع الوزارة على الإنترنت WWW.MOJ.GOV.SA

## أصحاب الفضيلة الصغير والقرعاوي والدخيل إلى رحمة الله

انتقل إلى رحمة الله تعالى فجر يوم الاثنين ١٠/٩/٢٥هـ فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله الصغير رئيس محكمة محافظة الرس السابق عن عمر يناهز ٧٥ عاماً .

درس فضيلته في الكتاتيب وتلمذ على الشيخ عبدالرحمن بن سعدي - رحمه الله - والتحق بدار التوحيد حتى عام ١٣٧٣هـ ، وتخرج من كلية الشريعة بالرياض عام ١٣٧٨هـ ثم تم تعيينه قاضياً في مدينة الرس حتى أُحيل للتقاعد عام ١٤١٧هـ على درجة قاضي تمييز. كما انتقل إلى رحمة الله تعالى فضيلة الشيخ صالح بن عبدالرحمن القرعاوي يوم الخميس ٩/٩/٢٥هـ القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة وقد صلي عليه بالمسجد الحرام ودفن بمقبرة الشرايع في مكة المكرمة.

وفي الرياض انتقل إلى رحمة الله تعالى فضيلة الشيخ سليمان بن علي الدخيل نائب رئيس محكمة التمييز بالرياض يوم الثلاثاء ٩/٧/١٤٢٥هـ عن عمر يناهز ٧٠ عاماً قضاها في خدمة القضاء وصلي عليه عصر يوم الأربعاء في جامع الراجحي ودفن في مقبرة النسيم في الرياض.

﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾

## تثبيت ألفين من منسوبي وزارة العدل على وظائف رسمية

أنهم يقومون بنفس الواجبات والمهام الوظيفية التي يقوم بها زملاؤهم شاغلي الوظائف الرسمية في نفس جهاتهم في حين أنهم لا يتمتعون بالمزايا الوظيفية التي يتمتع بها زملاؤهم ولا يحصلون على الأجر الذي يتوافق مع مسؤوليات عملهم وصعوبته .

وعبر معاليه عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ولصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام على دعمهم واهتمامهم بمنسوبي الوزارة ثمنا للتعاون المشهود الذي تلقاه الوزارة من معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف ومعالي وزير الخدمة المدنية الأستاذ محمد الفايز مما مكنها من تهيئة الظروف الملائمة لتطبيق الأنظمة القضائية الجديدة وتفعيلها .

وهنا معاليه منسوبي الوزارة الذين شملهم التثبيت مؤكدا أهمية استثمار الاستقرار الوظيفي الذي حصلوا عليه لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية وبذال المزيد من العطاء لهذا المرفق العظيم وخدمة مراجعيه . ودعا معالي وزير العدل في ختام تصريحه من شملهم التثبيت إلى استكمال بقية إجراءاتهم التي أبلغت بها جهاتهم تمهيدا لإصدار قراراتهم مشيرا إلى أن الوظائف التي ستشعر عن هؤلاء سيتم تخصيصها لسد النقص الحاد في عدد المراسلين وحراس الأمن وبعض الأعمال الخدمية الأخرى وسيتم شغلها بمن يمارس عملها فعلا .

أنهت وزارة العدل إجراءات تثبيت ألفين من منسوبيها شاغلي الوظائف المؤقتة ووظائف المستخدمين ووظائف العمال المكلفين بالأعمال القضائية المعاونة وذلك على وظائف رسمية تابعة للمحاكم وكتابة العدل تم إحداها لهذا الغرض في ميزانية الوزارة للعام المالي ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ في المراتب السابعة والسادسة والخامسة والرابعة والثالثة والثانية .

وثن معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لخادم الحرمين الشريفين هذه للفترة التي تأتي ضمن الدعم المتواصل الذي تلقاه الوزارة ومنسوبيها من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله .

وأوضح معاليه أن هذا العدد يمثل الدفعة الأولى ممن تقرر تثبيتهم حسب توصية اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء من مندوبين عن وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية ووزارة العدل متوقعا أن تستكمل اللجنة تثبيت البقية بعد إحداث بقية الوظائف المقترحة في ميزانية الوزارة للعام المالي القادم بمشيئة الله .

وقال معاليه إن هؤلاء يعملون ضمن الكوادر الوظيفية في وزارة العدل منذ سنوات طويلة وأن سبب وجودهم بهذا الوضع كان نتيجة لتعيين عدد من القضاة وكتاب العدل في الفترة الماضية في حين أنه لم يحدث للوزارة خلال تلك الفترة العدد الكافي من الوظائف القضائية المعاونة مما اضطر الوزارة إلى تخصيص ما يشغر من وظائف العمال والمستخدمين لسد العجز الحاصل في أعوان القضاة ثم البحث عن مؤهلين تتوفر لديهم المتطلبات الوظيفية المطلوبة لأعوان القضاء وتعيينهم عليها ثم تكليفهم بأعمال كتابة الضبط والسجل إضافة إلى تجديد عقود شاغلي الوظائف المؤقتة . وبين معالي وزير العدل أن هؤلاء الموظفين قد اكتسبوا الخبرة الكافية في أعمال مهمة تتطلب قدرات ومهارات متصلة بالعمل القضائي وتلقوا التدريب المتخصص في طبيعة هذه الأعمال وأصبح العمل في كثير من الأحيان يعتمد عليهم حيث وصل عددهم إلى ما يقارب ٥٠ في المائة من العاملين في المحاكم وكتابات العدل كما

### الصبيح يشكر فرع حائل

بعث سعادة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية الأستاذ حمد بن عبدالعزيز الصبيح خطاباً لمدير عام فرع وزارة العدل بمنطقة حائل المكلف عبد الله بن صالح السبهان يشكره فيه على السرعة والدقة في إعداد البيانات الإحصائية السنوية المتعلقة بالمحاكم وكتابات العدل التابعة لفرع حائل. كما خص بالشكر الموظف المختص سالم بن خلف الجزاع.

## قائمة أسماء المحكمين

قائمة المحكمين (الإصدار الأول) صدرت بتعميم وزير العدل ذي الرقم ١٣/ت/٢٥٠٩ وتاريخ ١٥/٨/١٤٢٥هـ

- ٤٨- صالح بن محمد المقرن
- ٤٩- طارق بن عبدالرحمن مراد
- ٥٠- طارق بن عبدالله العبدان
- ٥١- طلال بن صلاح الأحمدي
- ٥٢- ظافر بن عبدالله بن خرصان
- ٥٣- عادل بن رمضان مقبل
- ٥٤- عادل بن عبدالعزيز بودي
- ٥٥- عادل بن محمد أمين روزي
- ٥٦- عباس بن الرضى محمد نور
- ٥٧- عبدالحكيم بن عبدالرحمن الشعيبي
- ٥٨- عبدالحكيم بن عبدالله الخرجي
- ٥٩- عبدالرحمن بن خالد القبلان
- ٦٠- عبدالرحمن بن سعود الكبير آل سعود
- ٦١- عبدالرحمن بن عبدالله الوابل
- ٦٢- عبدالرحمن بن عبدالله أبار
- ٦٣- عبدالرحيم بن عبدالرحمن الشهري
- ٦٤- عبدالشكور بن علي جزار
- ٦٥- عبدالعزيز بن إبراهيم الحديثي
- ٦٦- عبدالعزيز بن بدر العبدالجبار
- ٦٧- عبدالعزيز بن راشد بن كليب
- ٦٨- عبدالعزيز بن عبدالله الفدا
- ٦٩- عبدالعزيز بن عبدالله البصيلي
- ٧٠- عبدالعزيز بن عبدالله المستد
- ٧١- عبدالعزيز بن علي التوثيني
- ٧٢- عبدالعزيز بن علي القصير
- ٧٣- عبدالعزيز بن فؤاد عسيري
- ٧٤- عبدالعزيز بن محمد العرفج
- ٧٥- عبدالقادر بن علي سندي
- ٧٦- عبدالكريم بن فحل السعدون
- ٧٧- عبدالكريم بن فهد الزكري
- ٧٨- عبداللطيف بن عبدالرحمن الحسن
- ٧٩- عبداللطيف بن مبارك الهبوب
- ٨٠- عبدالله بن عبدالرحمن باعشن
- ٨١- عبدالله بن عبدالعزيز آل الشيخ
- ٨٢- عبدالله بن عوضة الأسمرى
- ٨٣- عبدالله بن محمد العقلا
- ٨٤- عبدالله بن محمد سراج الدين
- ٨٥- عبدالله بن هاشم الهاشم
- ٨٦- عبدالناصر بن عبدالرحمن السحبياني
- ٨٧- عثمان بن علي الركبان
- ٨٨- عزام بن فيصل خوج
- ٨٩- علي بن عبدالكريم السويلم
- ٩٠- علي بن عبدالله عسيري
- ٩١- علي بن عثمان الركبان
- ٩٢- عمر بن زهير حافظ
- ٩٣- غازي بن سليمان الحربي
- ٩٤- فاروق بن عزت جبيري
- ١- إبراهيم بن عبدالله التويجري
- ٢- إبراهيم بن عبدالعزيز الفصن
- ٣- أحمد بن عبدالرحمن الحصان
- ٤- أحمد بن عبدالعزيز الحمدان
- ٥- أسامة بن محمد السليم
- ٦- أحمد بن أحمد السواح
- ٧- أحمد بن زكي سليم
- ٨- أحمد بن صالح الخليفة
- ٩- أحمد بن محمد مظهر
- ١٠- أحمد بن يسر محمود محمد
- ١١- بخت بن فايز المدرع
- ١٢- بكر بن أحمد بغدادي
- ١٣- بلال بن طلال الغزاوي
- ١٤- بندر بن فهد السويلم
- ١٥- أسامة بن محمد عجب نور
- ١٦- تركي بن سعد الفاضل
- ١٧- توفيق بن عبدالعزيز السويلم
- ١٨- جاسم بن محمد العطية
- ١٩- جمال بن عبدالله المزين
- ٢٠- حسام بن طلال غزاوي
- ٢١- حسان بن محمد محاسني
- ٢٢- حسن بن جابر القاضي
- ٢٣- حمد بن سليمان النذير
- ٢٤- خالد بن حسن يا نصر
- ٢٥- خالد بن عبداللطيف الصالح
- ٢٦- خالد بن فهد السالم
- ٢٧- خالد بن نوح البسيط
- ٢٨- رايد بن حامد العنزي
- ٢٩- زياد بن عبداللطيف الحملي
- ٣٠- زيد بن عبدالكريم الزيد
- ٣١- سامح بن محمد تويان
- ٣٢- سامي بن علي فياض
- ٣٣- سعد بن حمد عشري
- ٣٤- سعد بن سعيد العمري
- ٣٥- سعد بن عبدالعزيز بن كليب
- ٣٦- سعود بن سعيد السلمى
- ٣٧- سعود بن عبدالعزيز المشاري
- ٣٨- سعيد بن محمد العمري
- ٣٩- سلطان بن عبدالله الحمياني
- ٤٠- سلطان بن عبدالله العنزي
- ٤١- سليمان بن محمد الداود
- ٤٢- سيد بن درويش السيد
- ٤٣- شعبان بن دردير سليم
- ٤٤- صالح بن عبدالعزيز محمد التويجري
- ٤٥- صالح بن عبدالعزيز فهد التويجري
- ٤٦- صالح بن عبدالله العبودي
- ٤٧- صالح بن عبدالله النعيم
- ٩٥- فالح بن صالح المطيري
- ٩٦- فهد بن إبراهيم الحسين
- ٩٧- فهد بن حمود العنزي
- ٩٨- فهد بن محمد العيسى
- ٩٩- فيصل بن مشعل الجرياء
- ١٠٠- فيصل بن مفضي الجبير
- ١٠١- ماجد بن محمد قاروب
- ١٠٢- مازن بن محمد بترجي
- ١٠٣- محمد المعتز بن محمود إبراهيم
- ١٠٤- محمد بن أحمد آل ناجي
- ١٠٥- محمد بن إبراهيم الموسى
- ١٠٦- محمد بن سليمان العجاجي
- ١٠٧- محمد بن صالح المؤنس الوادعي
- ١٠٨- محمد بن عبدالشكور جزار
- ١٠٩- محمد بن عبدالعزيز الجرياء
- ١١٠- محمد بن عبدالعزيز آل الشيخ
- ١١١- محمد بن عبداللطيف الملحم
- ١١٢- محمد بن عبدالله الجدعان
- ١١٣- محمد بن عبدالله السنيسي
- ١١٤- محمد بن عبدالله الشمسان
- ١١٥- محمد بن عبدالله عبدالصادق أحمد
- ١١٦- محمد بن علي العماري
- ١١٧- محمد بن علي أبو مالك
- ١١٨- محمد بن عمر آل مدني الإدريسي
- ١١٩- محمد بن فتحي عبدالحليم
- ١٢٠- محمد بن محمود علي أنور
- ١٢١- محمد بن مطرب البدراني
- ١٢٢- محمد حسن بن عبدالله سرواق
- ١٢٣- محمد عمر بن عبدالله شيخ
- ١٢٤- محمد فداء بن محمد بهجت
- ١٢٥- مساعد بن ناصر العتيبي
- ١٢٦- مشعل بن راكان مناوور ذياب
- ١٢٧- مصطفى بن ناجي فريد
- ١٢٨- مفلح بن ربيعان القحطاني
- ١٢٩- منصور بن سليمان الرواف
- ١٣٠- موسى بن عبدالعزيز المرشد
- ١٣١- ناصر بن صالح السميدي
- ١٣٢- ناصر بن عقيل الطيار
- ١٣٣- نايف بن سلطان الشريف
- ١٣٤- نبيل بن حمد القحطانية
- ١٣٥- نبيل بن سعد القحطاني
- ١٣٦- نبيل بن محمد علي عباس
- ١٣٧- هادي بن علي اليامي
- ١٣٨- وليد بن عبدالمحسن العبدان
- ١٣٩- وليد بن محمد الغريير
- ١٤٠- يوسف بن عبدالله الجدعان